IUGJHR
Vol 24, No2, 2016, pp 89-118

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية

تاريخ الإرسال (2015/08/15)، تاريخ قبول النشر (2015/11/01)

كاشِفُ الْقِناعِ والنِّقابِ فِيْ الْمِيْزانِ "دراسة وصفيّة تحليليّة"

د. أسامة خالد حمد[1,*]

[1]قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

e-mail address: uhammad@iugaza.edu.ps

الملخص:

يسلّط هذا البحث الضوء على كتاب كاشف الْقِناعِ وَالنِّقابِ لمحمّد بن عبد الكريم (ت964هـ)، الذي هو أحد شروح كتاب قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، حيث نعالج منهجه وأصوله وشواهده ومصادره النحْويّة، ثم نَعْرِضُ إلى موافقاته لابن هشام واعتراضاته عليه، واختياراته وآرائه النحويّة خلوصًا إلى مذهبه النحويّ، ثمّ نفحص مسألة اطلاعه على شروح سابقة لكتاب قواعد الإعراب، ومدى تأثره بها، ثمّ نوازن بين هذا الشرح والشروح الأخرى. وتُبيّن هذه الدراسة قيمة هذا الكتاب العلميّة بما اشتمل عليه من تنوع جيّد في مصادره واجتهاداته النحويّة، ولم يكن تَكرارًا لغيره من الشروح، بل تكامل معها، فاستحقّ أنْ يُعدّ من الشروح المهمّة لكتاب قواعد الإعراب.

كلمات مفتاحية:

كاشِفُ الْقِناعِ والنِّقابِ، الْمِيْزانِ، قواعد الإعراب.

Kashif Al-Qinaa' Wa An-Niqab in the Balance Descriptive and Analytical Study

Abstract

This study focuses on the book Kashif Al-Qinaa' Wa An-Niqab written by Mohammed Bin Abdul Kareem (died 964 AH), which is one of the expositions of Ibn Hisham Al-Ansari's (died 761 AH) book Qawa'id Al-I'raab (The Grammar Rules). This study examines Abdul Kareem's methodology, principles, quotations, and grammatical sources. Then we review his agreements and disagreements with Ibn Hisham's book as well as his choices and grammatical opinions and finally his grammatical approach. The study then examines the issue of how well-informed the author is about previous expositions of the Grammar Rules book and the extent to which he was influenced by them, and then we balance his exposition with the other expositions. This study demonstrates the value of this scholarly book as it includes a good variety of sources and grammatical reasoning, and that the book was not a mere repetition of other expositions, but it actually complemented them, and therefore the book deserves to be one of the most important explanations of the Grammar Rules book.

Keywords:

Kashif Al-Qinaa' Wa An-Niqab, The Balance, Qawa'id Al-I'raab (The Grammar Rules).

المقدمة:

نقف في هذه الدراسة أمام شرح من شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ، هو كاشف القناع، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيْمِ (ت964هـ)، تكمن أهمّيّته في كونه شرحًا لكتاب غير تقليديّ في التأليف النَّحْويّ، إذ جاء به ابن هشام على غير النسق التقليديّ في التصنيف النَّحْويّ، من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وقد نال هذا الكتاب شهرة فائقة، ما دفع الكثير من العلماء إلى الإقبال على شرحه، حتّى إنّ ابن هشام نفسه طوّره في كتاب مغني اللبيب[1].

أمّا دراستنا هذه، فإنّها تقع في ثلاثة مباحث، هي على النحو الآتي:

- المبحث الأوّل: منهجه وأصوله وشواهده ومصادره النحْويّة.
- المبحث الثاني: موافقاته لابن هشام واعتراضاته عليه، واختياراته وآراؤه خلوصًا إلى مذهبه النحويّ.
- المبحث الثالث: اطلاعه على شروح سابقة لكتاب قواعد الإعراب، ومدى تأثره بأيٍّ منها، والموازنة بين هذا الشرح وبعض الشروح الأخرى.

محمّد بن عبد الكريم[2]

هو محمّد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم البركلي الكافي، المعروف بـ(زُلْفِ نِكار)[3]، وُلِدَ في القسطنطينيّة لأسرة ذات عمق ثقافيّ وبُعدٍ علميّ، فجدّ أبيه عبد الكريم من علماء دولة السلطان محمّد خان، وكان أميرًا من أمراء السلطان مراد خان الغازي، تولّى قضاء العسكر، ثم الإفتاء، أمّا جدّه عبد الوهّاب، فقد كان ذكيًّا مهيبًا عارفًا بالعلوم الشرعيّة والعقليّة، وكان حافظًا لدفتر الديوان السلطانيّ، ثم وَلِيَ قضاء بعض البلاد، أما والد الشارح، فاشتهر أيضًا بالعلم والفضيلة، وكان ماهرًا في العلوم الأدبيّة والعقليّة والتفسير، وكان من علماء السلطان سليمان خان، وقد تولّى الإفتاء[4]. وقد تفقّه الشيخ محمّد بن عبد الكريم على مذهب أبي حنيفة النعمان، وله تصنيف في ذلك[5]، وكان– رحمه الله– عالمًا فاضلا وقورًا أديبًا لبيبًا، اشتهر بالفضيلة التامّة، مقبولا عند الخاصّة والعامّة[6]. ولقد كان متنوّع الثقافة، فهو متكلّم نحويّ بيانيّ فقيه، درَّسَ هذه العلوم في مدرسة خير الدين في مدينة قسطنطينة[7]، ولا يوجد ما يدلّ على شيوخه أو تلاميذه، وربما كان عدم شهرته السبب في ذلك[8]. وقد نُسِبَ إليه هذا الشرح في غير موطن من كتب التراجم[9]، فضلًا عن ورود ما يؤكّد هذه النسبة في أوّل هذا الشرح نفسه[10].

(1) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام (ص12) والإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام 1 وابن هشام وأثره في النَّحْو العربيّ، للضبع (64).

(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص5–14) الدراسة.

(3) انظر: هديّة العارفين، للبغدادي (245/6). ومعنى (زُلْف نِكار): حسن الجدائل، وهو لفظ فارسيّ معرّب، أمّا أصل الشارح، فهو قسطنطينيّ روميّ. وانظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص6) الدراسة.

(4) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص95، 308) وكاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص6، 7) الدراسة.

(5) انظر: الشقائق النعمانية، لطاشْكُبْرِي (ص503) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6) وكاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص9) الدراسة.

(6) انظر الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي (ص503) وكاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص10) الدراسة.

(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص10) الدراسة.

(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص9) الدراسة.

(9) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (124/1) وإيضاح المكنون، للبغدادي (365/4) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6).

(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص2).

المبحث الأوّل: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم

بدأ الشارح محمّد بن عبد الكريم شرحه بحمد الله ﷻ، والصلاة على رسوله ﷺ، ثم بقوله: أمّا بعد، ثمّ أشار إلى عزمه على شرح كتاب قواعد الإعراب، وتسميته لشرحه بكاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب[1]. ودعا الله ﷻ أنْ يوفّقه في ذلك ويسدّد خطاه. وسنعرض إلى سمات هذا الشرح من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: منهج محمّد بن عبد الكريم في شرحه:

نسوق سمات منهج هذا الشارح في النقاط الآتية:

1. صورة متن ابن هشام في الشرح: سار محمّد بن عبد الكريم في شرحه هذا على ترتيب المصنِّف في متنه، فهو يذكر عبارة ابن هشام، ثمّ يقوم بتوضيحها وكشف غوامضها وتدعيمها بالشواهد، وإظهار آراء العلماء فيها، وقد مزج الشارح متن المصنِّف بشرحه، وجاء هذا المزج من دون تمييز لكلام ابن هشام عن شرحه، كما اهتمّ بالاختلاف بين نسخ كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب[2].
2. اهتمّ الشارح بضبط المفردات وشرحها، فمن الأمثلة على ضبطه قوله:
   - "رأيتُ طائرًا على غصن، الغُصْن بالضمّ: ما يتشعّب عن ساق الشجرة، دقاقها وغلاظها، والصغيرة بها، وجمعها: غُصُون، وغِصَنَة، وأَغْصان"[3].
   - "مثلها: بضمِّ الميم والثاء، جمع مِثال، كأمثلة"[4].
   - "الغضا– بفتح الغين المعجمة: شجرة"[5].

   ومن الأمثلة على شرحه للمفردات قوله:
   - "الرحمن الرحيم: اسمان بُنِيا للمبالغة من رحم، والرحمة في اللغة: رقّة القلب، وهي من الأفعال النفسيّة التي تستحيل على الله تعالى، فعبّر عنها بلازمها، وهو التفضّل والإحسان"[6].
   - "جادّة الصواب: أي الطريق المعظّم الخالي من الخطأ"[7].
   - الرَّكْبُ: ركبان الإبل، وهم العشرة فصاعدًا، اسم جمع عند سيبويه، وهو الأصحّ، وجمع عند الفرّاء والأخفش، وقد يكون للخيل. وجاء في الصحاح: والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدوابّ[8].
3. ذكر الحدود وتعريف المصطلحات، نحو قوله:
   - "العجب: الحيرة في النفس بسبب إدراك أمور غريبة، وبمعنى السرور، والوجهان جائزان هنا"[9].

---

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص2).

(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص8، 54، 65، 72، 96، 122، 139، 148، 210، 213، 236، 244).

(3) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص96).

(4) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص52).

(5) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص81).

(6) جاء هذا الكلام في معرض تعليقه على البسملة. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص7).

(7) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص10).

(8) جاء في معرض شرحه لقوله ﷻ: ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال:42]. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص107).

(9) قال ذلك عند تعليقه على مثال ابن هشام (يعجبني الزهر). انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص97).

- المسألة– في الاصطلاح: هي القول من حيث يُسأل عنه، أو المطلوب الذي يبرهن عليه في العلم، وعند الأصوليّين: ما تضمّن بيان حال من أحوال موضوع من العلم[1].
- "النعت والوصف واحد، وإنْ فرَّقَ البعض بينهما بأنّ النعت يُستعمل فيما كان ممدوحًا، والوصف أعمّ؛ لأنّ كلام المحقّقين يُفصح عن عدم الفرق"[2].

4. الأسلوب والعرض:

- تحديده أحيانًا لمواضع نهايات كلام العلماء عند النقل عنهم بكلمة (انتهى)[3]، كقوله لدى إشارته إلى الأستاذ أبي عليّ الشَّلَوْبِيْن: "قال صاحب القاموس: الشَّلَوْبِيْن، والشَّلَوْبِيْنَة: مدينة بالمغرب، يُنسب إليها النحويّون، منهم أبو عليّ الشَّلَوْبِيْن. انتهى"[4].
- استخدامه لألفاظ المعلّمين المنبّهة للطلبة، ككلمة (اِعْلَمْ)[5]، و(اِحْفَظْ)[6]، و(اِحْفَظْهُ فإنّه جدير)[7]، و(خُذْ هذا فإنّه ينفعك في مواطن شتّى)[8].
- استعانته بأسلوب الحوار: لم يتّسم شرحه بأسلوب الحوار إلا نادرًا جدًّا، نحو قوله: بُنِيَتْ (قط) عند بعض النحاة لتضمّنها معنى الحرفين، فإنّك إذا قلت: ما رأيت قط، فكأنّك قلت: ما رأيت مذ خلقني الله تعالى حتّى هذا الآن[9].
- اعتماده على صيغة السؤال والجواب: لم يسلك هذا المسلك كما نراه عند غيره من الشارحين والمصنّفين إلا نادرًا[10].
- استخدامه اللغة السهلة والمباشرة: تميّزت لغته بالسلاسة والسهولة والبعد عن التعقيد.
- استطراده أحيانًا بذكر بعض اللطائف، كما فعل عند إشارته إلى جواز عودة الضمير إلى المضاف إليه عند وجود قرينة، فقال: "قد مرّ موضع من كلام بعض الفضلاء، عاد فيه ضمير على المضاف إليه، فقال شخص من الحاضرين النحويين: لا يعود الضمير إلى المضاف إليه، فكيف أعدتموه؟ فقال ذلك الفاضل من غير تلعثم: قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً﴾ [الجمعة:5]، ولم يزد على ذلك. وفيه من اللطف ما لا يخفى"[11].
- تجنّب التَّكرار، كما فعل عندما تكرّر شاهد شعري لابن هشام[12]، وهو قول الشاعر:

(1) قال ذلك لدى كلامه على قول ابن هشام: (في هذا الباب أربع مسائل). انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص14، 15).
(2) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص45).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص30، 49، 60، 62، 64، 79، 84، 88، 91، 104، 108، 111، 115، 117، 131، 159، 170، 191، 193، 194، 203، 205، 214، 217، 219، 228، 230، 232، 241، 244، 245).
(4) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص65).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص8، 15، 18، 25، 27، 31، 34، 38، 40، 47، 48، 51، 55، 68، 70، 72، 78، 82، 85، 88، 89، 91، 93، 98، 100، 104، 108، 112، 114، 119، 123، 125، 126، 129، 138، 140، 141، 143، 144، 150، 153، 154، 161، 163، 166، 172، 173، 174، 179، 180، 184، 187، 192، 198، 201، 203، 219، 220، 232، 233، 234، 237، 243).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص73، 201).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص22).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص49).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص110). وانظر– أيضًا: (ص157، 189، 191، 203، 212، 214، 240).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص205).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص95، 96).
(12) ذلك في أثناء تعليقه على حديث المصنِّف عن أنواع (حتى). انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص74).

وَمـــا زالَـــتِ القَتْلـــى تَمُـــجُّ دِماءَهـــا بِدِجْلَـــةَ حَتّـــى مـــاءُ دِجْلَـــةَ أَشْـــكَلُ[1]

فعلّق قائلا: "إعرابه مرَّ في الباب الأوّل في المسألة الثانية؛ فلينظر إليه"[2].

5. الإعراب: أكثر الشارح من الإعراب لشواهد ابن هشام ومتنه، فمن إعراباته للشواهد قوله:

- قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ هُمْ بارِزُوْنَ﴾ [غافر:16]، (يوم) بدل من (يوم التلاق)[3]، و(هم) مبتدأ، و(بارزون) خبره، والجملة في محلّ الجرّ؛ لكونها مضافًا إليها (اليوم)، ويجوز أنْ يكون (يوم) مبتدأ مضافًا إلى (هم)، و(بارزون) خبره[4].
- (ما): إبهاميّة تزيد النكرة إبهامًا، و(مثلًا): في مثل هذه المواضع يجوز أنْ تكون: حالا، بمعنى ممثّلًا، وأنْ يكون تمييزًا، وأنْ يكون منصوبًا على المصدريّة، أي: أمثله مثلًا[5].

ومن إعراباته لمتن ابن هشام، قوله:

- "جمال الدين بالرفع بدل من الشيخ، أو عطف بيان له"[6].
- (بعدَ): حال من المبتدأ، أو ظرف، أو بإضمار (أعني)، مضاف إلى النكرات"[7].

6. ذكر الخلافات بين النحاة، من ذلك نحو قوله:

- اختلف النحاة في جازم جواب الشرط، قال بعضهم: هو أداة الشرط، قيل: هو مذهب المحقّقين من البصريّين، وعزاه السيرافيّ إلى سيبويه، وقال الأخفش: الجزم بفعل الشرط ، واختاره ابن مالك، وقيل: بالأداة والفعل معًا، وهو مذهب الكوفيّين، ونُسِبَ هذا القول- أيضًا- إلى سيبويه والخليل[8].
- تدخل (حتّى) على الاسم الصريح، فتجرّ بإضمار (إلى) عند الكسائيّ، ويجوز إظهارها تأكيدًا، وعند الفرّاء لنيابة (حتّى) منابها، وجارّة بنفسها عند الكوفيّين؛ لشبهها بـ(إلى)[9].

7. استيفاء عناصر المسائل النحويّة التي تركها المصنّف، نحو قوله: اعلم أنّ (كان) عند ابن الحاجب على ثلاثة أنواع: ناقصة، كما في قوله ﷻ: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في المَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم:29]، وتامّة بمعنى (وجد) أو (وقع)، وزائدة غير مفيدة لشيء، إلا محض التوكيد[10].

---

(1) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (143/1) والعين، للخليل (ص490) والأغاني، للأصفهاني (238/12) وشرح ملحة الإعراب، للحريري (ص123) ولسان العرب، لابن منظور (24/2، 357/11) والمغني، لابن هشام (ص173) وخزانة الأدب، للبغدادي (480/9، 481) وتاج العروس، للزبيدي (488/4) وبدون نسبة في الزاهر، لأبي بكر الأنباريّ (394/1، 123/2) وحروف المعاني، للزجّاجيّ (ص65) وأسرار العربية، لابن الأنباري (ص241).

(2) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص144).

(3) آخر الآية السابقة، وهي قوله ﷻ: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ﴾ [غافر:15].

(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص38).

(5) أتى بذلك إعرابًا لقوله ﷻ: ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ [البقرة:26]. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص216).

(6) لدى شرحه لقول المصنّف: (قال الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين بن هشام). انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص9).

(7) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص74). جاء ذلك في أثناء قول ابن هشام: المسألة الرابعة: الجملة الخبريّة التي لم يسبقها ما يطلبها لزومًا بعدَ النكرات المحضة صفات، وبعد المعارف المحضة أحوال. انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص50).

(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص41، 42).

(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص137).

(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص25).

8. التنبيه على الأخطاء، بحسب وجهة نظره، نحو قوله: لا يُقال: الإضافة من خواصّ الاسم؛ لأنّا نقول: المراد من الإضافة كون الشيء مضافًا، وكونه مضافًا إليه لا يكون من خواصّ الاسم؛ لأنّ الفعل والجملة قد تقعان مضافًا إليه[1].
9. الربط بين فروع علوم اللغة، أو معَ علوم أخرى، ومن الأمثلة على ذلك:
   - الصرف: ومن ذلك قوله: الاسم مشتقّ من السموّ عند البصريّين؛ لكونه رفعة وشعارًا للمسمّى، ومن السمة عند الكوفيّين، بمعنى العلامة، فتاؤها بدل من الواو، كما في عدة، فيكون أصله وسم، فحذفت الواو؛ وعوّضت همزة الوصل، وإنّما لم تكتب الألف كما هو وضع الخطّ لكثرة الاستعمال[2].
   - الإملاء: ومن ذلك قوله تعليقا على كلمة (بسم) في (بسم الله الرحمن الرحيم): "لم تُكتب الألف كما هو وضع الخطّ لكثرة الاستعمال"[3].
   - العقيدة، نحو قوله: "الله: عَلَم لذات واجب الوجود عند البعض؛ لأنّه يوصف ولا يوصف به؛ ولأنّه لابدّ له من اسم يجري عليه صفاته، ولا يصلح له ممّا يطلق على سواه؛ ولأنّه لو كان وصفا لما كان قول لا إله إلا الله توحيدًا، وقال البعض: الأظهر أنّه وصف في أصله، لكنّه لمّا غلب بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم؛ فأُجْرِيَ مُجراه"[4].
   - البلاغة، كما جاء في تعليقه على شاهد ابن هشام القرآني، وهو قوله ﷻ: ﴿وَاتَّقُوْا يَوْمًا تُرْجَعُوْنَ فِيْهِ إِلى اللّهِ﴾ [البقرة:281]، فقال الشارح الكريم: "وقرئ بالياء على طريق الالتفات"[5].
10. الإحالة: لم يُحِلْ الشارحُ القارئَ إلى كتب أخرى، وإنّما اقتصر على الإحالة إلى بعض كلامه في هذا الشرح فقط، نحو قوله: "اعلم- أيضًا- أنّ (أيًّا) معربة في الاستفهام والجزاء، مبنيّة في الصفة، ومنقسمة في الصلة، وقد مرّ بعض البحث المتعلّق بـِ(أي) في المسألة الثانية في قوله ﷻ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف:12]: فلتعد إليه ثانيًا"[6].
11. الحثّ على البحث: حرَص الشارح على ذلك من خلال دعواته إلى التأمّل والتفكّر[7]، كما فعل في أثناء شرحه لواو الثمانية[8] التي ذهب إليها بعض النحاة، وأنكرها ابن هشام، فقال: قال بعض الفضلاء: هذا ليس بشيء، بدليل قوله ﷻ: ﴿هُوَ اللّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:23]، فإنّ المتكبّر في مَحَلّ التعداد نعت ثامن، معَ أنّه لم يُذكر بالواو، ثمّ أردف الشارح قائلا: وفيه مناقشة ظاهرة لا تخفى على المتأمّل[9].

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص37).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص5). وانظر أيضا: الصفحات (6، 13، 14، 49، 50، 105، 142).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص5). وانظر- أيضًا: (ص8، 219). وانظر إشارةً إلى الإملاء في البند السابق مباشرة.
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص6).
(5) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص46).
(6) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص180).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص53، 72، 130، 156، 198، 220، 238).
(8) ذهب بعض النحاة إلى أنّ الواو التي تأتي بعد ثماني صفات هي واو الثمانية، نحو قوله ﷻ: ﴿التّائِبُونَ الْعابِدُونَ الْحامِدُونَ السّائِحُونَ الرّاكِعُونَ السّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة:112]. انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص95، 96).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص210).

المطلب الثاني: أصول محمّد بن عبد الكريم:

حضرت الأصول النحويّة في هذا الشرح، على تفاوت بينها في حجم حضورها، ونعرضها في المقاصد الآتية:

المقصد الأوّل: السَّماع:

اهتمّ محمّد بن عبد الكريم كثيرًا بالسَّماع، ونلمس ذلك من مثل قوله: "يجوز حذف الفعل بعد (لا) الطلبيّة إذا دلَّ عليه دليل، كقولك: اِضْرِبْ زيدًا إنْ أساء، وإلا فلا، أي: فلا تضربْ"[1]، ثم أردف قائلا: "لكنْ يحتاج ذلك إلى السَّماع"[2]، وقد أشار في مرّاتٍ لا بأس بها إلى الشاذّ من المسموع من كلام العرب[3]، وكذلك إلى الأفصح من الكلام[4]. ونلمس اهتمامه بالسَّماع- أيضًا- من كلٍّ من أقواله الآتية:

1. اعلم أنّ (حيث) يجوز في آخرها الحركات الثلاث، ويجوز أنْ يقول: (حوث) بالضمّ والفتح[5].
2. تُزاد (الباء) سَماعًا في المفعول، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:195]، وفي المبتدأ، نحو: بحسبك زيد[6].
3. "تُفتح (اللام) الجارّة إذا دخلت على المضمر، ويجوز كسرها على اللغة الخزاعيّة"[7].
4. (عند) فيها ثلاث لغات، وهي: عِنْد، وعَنْد، وعُنْد، وهي ظرف في المكان والزمان[8].
5. نقل الأخفش عن بعض فصحاء العرب جواز دخول (إذا) الفجائية على الجملة الفعليّة، نحو: خرجت فإذا قد قام زيد[9].
6. منع الكوفيّون إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة، لكنّه مسموع عن العرب[10].
7. حذف اللام في جواب (لو) كثير في كلام العرب[11].
8. بعض العرب يَنصِب بالحروف المشبهة بالفعل الجزأين معًا[12].

المقصد الثاني: القياس:

حضر القياس[13] بشكل قليل في هذا الشرح، ومن ذكره لهذه الأقيسة القليلة نسوق قوله:

1. "إنّما قدَّمَ الرحمن معَ أنّ القياس يقتضي الترقّي من الأدنى إلى الأعلى؛ لكونه صار كالعَلَم من حيث إنّه لا يوصف به غيره تعالى، أو لتقدّم رحمة الدنيا"[14].

---

(1) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص153).
(2) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص15).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص117، 145، 161، 172، 213، 229).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص122، 153، 157، 187).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص40).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص86).
(7) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص87).
(8) فيُقال: عند الحائط، وعند الليل. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص108).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص122).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص163).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص192).
(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص220).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص7، 37، 46، 92، 107، 108، 112، 117، 145، 151، 167، 190، 192، 197).
(14) جاء ذلك في معرض شرحه للبسملة، ومجيء (الرحمن) فيها قبل (الرحيم). انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص8).

2. تُزاد (الباء) قياسًا في خبر المبتدأ استفهامًا، نحو: هل زيد بعالم؟ وفي خبر (ما)، نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:74]، كما تُزاد في خبر ليس، نحو: ليس زيد بقائمٍ[1].
3. تُزاد (الباء) قياسًا في الفاعل عند سيبويه، وفي المفعول عند الفرّاء ومن وافقه[2].
4. (أَرْضًا) في قوله ﷻ:﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف:9] نكرة مبهمة، فلذلك نُصبت كالظروف المبهمة، وليس بمفعول ثان لـِ(اطْرَحُوهُ)؛ لأنّه لا يتعدّى إلى اثنين[3]. أي أنّ الشارح أعربها هذا الإعراب بالقياس.

المقصد الثالث: التعليل:

اهتمّ الشارح بالتعليل، كسائر النحاة، ويمكننا أنْ يلحظ ذلك من كلٍّ ممّا يأتي:

1. في أثناء تعليقه على لفظ الجلالة (الله) قوله: "أصله (لاه) مصدر لاه يليه ليهًا ولاهًا، إذا احتجب وارتفع؛ لأنّ الله محجوب عن دَرْك الأبصار، ومرتفع عمّا يشينه، وعمّا لا يليق به"[4].
2. عند تعليقه على قول ابن هشام: (قال الشيخ الإمام العالم العامل..) قال الشارح: "قال: ذُكِرَ بلفظ الماضي إمّا للتفاؤل، أو لكون التأليف قبل الديباجة"[5].
3. قوله: (إذا) الفجائيّة بمنزلة (الفاء)، ثمّ ذهب يعلّل قوله هذا؛ فأردف قائلا: "وإنّما قلنا بمنزلة (الفاء)؛ لأنّها إذا كانت للمفاجأة لا يُبتدأ بها، كما لا يُبتدأ بـِ(الفاء)، بخلاف (إذا) الشرطية، فإنّها يُبتدأ بها، فأشبهت (الفاء)، فوقعت موقعها، وصارت جوابًا للشرط"[6].

المقصد الرابع: التأويل:

حضرت التأويلات– هنا– كسائر المصنّفات والشروح النحويّة، ومن هذه التأويلات قوله:

1. "الجملة الاسميّة جزاء الشرط، فالمعنى: وإنْ تصبهم سيئة– أي شدّة– بما قدمت أيديهم بشؤم معاصيهم إذا هم يقنطون، أي فاجأهم القنوط من رحمته"[7]، فأوّلَ جملة الجزاء الاسمية بجملة فعليّة يقبل فعلها الوقوع في مَحَلّ الجزم.
2. "إمّا مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، وهو (هذه)"[8].
3. ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر:3]، (غيرُ) بالرفع، إمّا لكونه صفة للخالق على الموضع، و(خالق) مبتدأ، و(من) زائدة، وخبره محذوف تقديره: هل خالق لكم؟ أو لكونه فاعلا له، فتقديره: هل يخلق غيرُ الله[9].

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص85).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص86).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص105).
(4) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص7).
(5) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص8).
(6) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص43).
(7) تأويلًا لقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:36]. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص43).
(8) تأويلًا لقوله: المسألة الرابعة: الجملة الخبريّة التي لم يسبقها ما يطلبها لزومًا. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص74).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص88).

المطلب الثالث: شواهد محمّد بن عبد الكريم:

بلغت شواهد ابن هشام الأنصاريّ في متن كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب اثنين وسبعين ومائة: ثلاثًا وأربعين ومائة آية، وحديثين، وعشرين بيتًا شعريًّا، وسبعة أقوال مأثورة، فكم حضر من هذه الشواهد في كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم؟ ثم ما الشواهد التي أضافها محمّد بن عبد الكريم من عنده؟

لقد حضر من شواهد المصنِّف في هذا الشرح سبعة وخمسون ومائة، وسقط خمسة عشر، ثمّ بلغت الشواهد التي أضافها الشارح من عنده أربعة وتسعين، سوى شواهد ابن هشام السبعة والخمسين والمائة، ليكون المجموع الكليّ للشواهد في هذا الشرح واحدًا وخمسين ومائتين، وسنرى تفصيل ذلك في المقاصد الآتية:

المقصد الأوّل: القرآن الكريم:

حضر ثلاثة وثلاثون ومائة من شواهد ابن هشام القرآنيّة، وسقط عشرة، وزاد الشارح تسع آيات[1] شيئًا من أصلها، فشاهد ابن هشام[2] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[3] [آل عمران:159]، أكمله الشارح فجاء على الصورة الآتية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾، وفي المقابل قام الشارح بإنقاص ثلاث آيات[4] شيئًا من كلماتها عن هيأتها في المتن.

ثمّ أضاف الشارح سبعة وستين شاهدًا قرآنيًّا[5]، سوى شواهد ابن هشام؛ ليصبح مجموع الآيات الواردة في هذا الشرح مائتي آية، ما يدلّ على مضيّ الشارح على خطى ابن هشام في تغليب الاستشهاد بالقرآن على الاستشهاد بالشعر، تمامًا كما فعل سائر شراح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب[6].

أمّا إشاراته إلى القراءات القرآنيّة الأخرى، فقد كانت اثنتي عشرة مرّة[7]، منها إشارته إلى رفع الفعل المضارع بعد (أنْ)، حيث قال: بعض العرب يرفع الفعل المضارع بعد (أنْ)، فلذا رُوِيَ عن مجاهد رفع ﴿يُتِمّ﴾ في قوله ﷻ: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:233]، أي أنّها لغة[8].

المقصد الثاني: الحديث الشريف:

أثبت الشارح شاهدي ابن هشام من الحديث النبويّ، ثمّ أضاف ثلاثة أحاديث من عنده[9]، ليصبح المجموع الكليّ للأحاديث الواردة في شرحه خمسة[1]. ومن الأحاديث التي زادها من عنده، قوله ﷺ: (يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ) [مسند أبي يَعلى 11/228: 6342][2]، الذي جاء به شاهدًا على لغة أكلوني البراغيث[3].

---

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص46، 82، 128، 168، 172، 200، 202، 216، 204).

(2) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص108).

(3) انظر مجيء الآية على الصورة الأكمل في كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص240).

(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص143، 148، 169).

(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص9، 12، 14، 15، 22، 25، 26، 46، 55، 56، 58، 70، 71، 84، 85، 86، 94، 96، 108، 112، 119، 126، 133، 135، 149، 153، 156، 161، 166، 167، 173، 174، 175، 183، 185، 187، 192، 195، 209، 210، 212، 221، 222، 225، 228، 229، 231، 234).

(6) انظر: قواعد الإعراب وشروحه، لأسامة حماد (ص204).

(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص46، 69، 84، 87، 104، 162، 163، 166، 178).

(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص166).

(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص3، 60، 156).

المقصد الثالث: الشعر:

ورد سبعة عشر بيتًا من شواهد ابن هشام الشعريّة العشرين، وسقط ثلاثة، وقد ترك الشارح اثني عشر بيتًا كما وردت عند المصنِّف، أي من دون زيادة، وقام بإنقاص خمسة منها[4]. وقام بنسبة بيتين فقط من شواهد ابن هشام، لم يكن ابن هشام نسبها إلى أصحابها[5]، غير ثلاثة الأبيات التي كان ابن هشام قد نسبها في المتن[6]، ولم يقم الشارح بذكر أيّ من أسماء البحور للشواهد الشعرية.

ثمّ استشهد الشارح بسبعة عشر بيتًا شعريًّا أخرى من عنده[7]، ليكون المجموع الكليّ للشواهد الشعريّة الواردة في هذا الشرح أربعة وثلاثين. وقد عرض الشارح في شواهده الشعريّة لشعر الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين، ولم يذكر في شواهده شيئا من شعر المولّدين إلا بيتين: أحدهما للمتنبّي[8]، والآخر لصالح عبد القدّوس[9].

ومن شواهده التي استدعاها للاستشهاد بها، شاهد على إهمال (لم)[10]، وهو قول الشاعر:

لَـــوْلا فَـــوارِسُ مِـــنْ ذُهْـــلٍ وَأُسْـــرَتُهمْ يَـــوْمَ الصُّـــلَيْفاءِ لَـــمْ يُوْفُـــوْنَ بِالْجِـــارِ[11]

المقصد الرابع: الحكم والأمثال والأقوال المأثورة:

حضر خمسة من شواهد ابن هشام من الأقوال المأثورة، وغاب اثنان منها، واستشهد الشارح بسبعة من عنده[12]؛ ليصبح المجموع الكليّ لهذا النوع من الشواهد اثني عشر شاهدًا.

ومن الشواهد التي زادها قوله: (راكِبُ الْبَعِيْرِ طَلِيْحان)[13]، الذي جاء به شاهدًا على حذف المعطوف معَ حرف العطف، أي أنّ تقدير الجملة: راكب البعير والبعير طليحان، وهو كثير[14].

المطلب الرابع: مصادر محمّد بن عبد الكريم:

تحتلّ المصادر مكانة خاصّة في الدرس النحْويّ، إذ تضبط هذا العلم وتحرسه، ولسنا نستطيع الاهتداء إلى شيء من دونها، وسنعرض إلى مصادر الشارح المختلفة في المقاصد الآتية:

---

(1) وليست كلها لمحمّد بن عبد الكريم، كما وقع خطأً عند محقّق الشرح. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص61) الدراسة.

(2) وانظر – أيضًا: [صحيح ابن حبّان 29/5: 1737] و[سنن البيهقي الكبرى 464/1: 2016] و[كنز العمال 294/7: 18947].

(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60).

(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص52، 68، 152، 186، 200).

(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص52، 90).

(6) سقط أحدها من هذا الشرح، وهو الشاهد الشعريّ الثالث من شواهد ابن هشام.

(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص4، 13، 25، 39، 52، 53، 79، 83، 112، 166، 173، 174، 191، 208، 221، 229، 234).

(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص39). وانظر: المغني، لابن هشام (178) وخزانة الأدب، للبغداديّ (3/7، 6، 11).

(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص221). وانظر: شرح التسهيل، لابن مالك (41/3) وهمع الهوامع، للسيوطيّ (228/4).

(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص229). وقال ابن عصفور: هو ضرورة، وقال ابن مالك: هو لغة. انظر: المغني، لابن هشام (ص365) وخزانة الأدب، للبغداديّ (3/9).

(11) البيت من البسيط، وهو من غير نسبة في المغني، لابن هشام (ص365، 444) وخزانة الأدب، للبغداديّ (3/9).

(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص32، 56، 60، 82، 116،، 185).

(13) انظر: أوضح المسالك، لابن مالك (287/3) والمغني، لابن هشام (ص853) وتاج العروس، للزبيدي (582/6).

(14) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص213).

المقصد الأوّل: العلماء:

نتناولهم تحت ظلّ العناوين الآتية:

1. النحاة، بلغ عددهم تسعة وأربعين، هم: الخليل[1]، وسيبويه[2]، ويونس[3]، والهرّاء[4]، والكسائي[5]، وقطرب[6]، والفرّاء[7]، وهشام[8]، وأبو عبيدة[9]، والأخفش[10]، وأبو زيد[11]، والجرمي[12]، وابن السكِّيت[13]، وأبو حاتم السجستاني[14]، والمازني[15]، وأبو العباس المبرد[16]، وأبو العباس ثعلب[17]، وابن كيسان[18]، وأبو إسحاق الزجّاج[19]، وأبو الحسن الأخفش الصغير[20]، وأبو بكر ابن السرّاج[21]، وأبو بكر بن الأنباريّ[22]، وابن درستويه[23]، وأبو سعيد السيرافيّ[24]، وأبو عليّ الفارسيّ[25]، وأبو الحسن الرمّاني[1]، وأبو الفتح ابن جني[2]،

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص42، 91، 114، 131، 142، 143، 178، 179، 193، 226، 243).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص16، 19، 32، 33، 36، 40، 41، 42، 53، 56، 57، 65، 72، 83، 85، 86، 91، 92، 94، 107، 109، 120، 127، 129، 131، 137، 139، 146، 150، 151، 161، 163، 172، 176، 178، 188، 195، 211، 215، 217، 219، 220، 221، 226، 229، 233، 243).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص21، 34، 35، 91).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص178).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص35، 40، 88، 91، 93، 110، 131، 132، 137، 142، 147، 152، 155، 205، 211، 214، 245).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص165).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص55، 74، 86، 91، 92، 93، 107، 137، 142، 143، 155، 165، 175، 178، 186، 187، 211، 214، 215، 221، 227، 243).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص88، 245).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص124، 132).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص21، 32، 39، 41، 56، 77، 88، 91، 92، 94، 95، 102، 107، 115، 120، 122، 129، 142، 143، 150، 163، 164، 167، 180، 204، 214، 215، 217، 221، 229، 242).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص156).
(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص150).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص139).
(14) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص148).
(15) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص122، 129، 150).
(16) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص19، 72، 89، 120، 121، 122، 125، 128، 145، 150، 161، 195، 208، 229).
(17) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص70، 71، 101، 147، 177، 202).
(18) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص202، 207).
(19) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص36، 121، 122، 125، 130، 146، 148، 150، 204، 215، 221، 243).
(20) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص227).
(21) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص56، 85، 217، 228).
(22) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص147).
(23) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص214).
(24) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص41، 130، 168، 202).
(25) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص19، 40، 46، 55، 59، 84، 108، 130، 136، 150، 176، 187، 211).

ومحمد بن مسعود الغزني[3]، وابن السّيد البطليوسي[4]، وجار الله الزمخشريّ[5]، وابن الشجري[6]، وابن الدهان[7]، والسهيليّ[8]، وأبو جعفر ابن مضاء القرطبي[9]، وأبو موسى الجزولي[10]، وأبو الحسن ابن خروف[11]، وأبو البقاء العكبري[12]، وأبو البقاء ابن يعيش[13]، والأستاذ أبو عليّ الشلوبين[14]، وابن الحاجب[15]، وابن هشام الخضراوي[16]، والأندلسيّ[17]، و أبو الحسن ابن عصفور[18]، وابن مالك الطائيّ[19]، وأبو الحسن ابن الضائع[20]، والفاضل الإسفراييني[21]، والرَّضِيّ الأستراباذي[22]، وأثير الدين أبو حيّان[23]، والمرادي المشهور بابن أمّ قاسم[24].

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص155).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص98، 204).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص119).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص220).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص11، 15، 18، 25، 26، 35، 50، 56، 61، 63، 70، 75، 79، 84، 112، 119، 170، 183، 188، 198، 200، 209، 214، 221، 227، 230، 231، 244).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص155).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص148).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60، 153، 161، 235).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص93).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص129، 229).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص40، 127).
(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص51، 56، 59، 62، 63، 71، 72، 76، 80، 104، 105، 106، 119، 144، 145، 156، 172، 187، 209).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص146).
(14) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص61، 65، 66، 120، 155، 181).
(15) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص15، 18، 25، 30، 55، 59، 70، 92، 108، 110، 111، 118، 123، 124، 125، 148، 163، 183، 185، 208، 215، 230، 231، 233).
(16) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم 188.
(17) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص151). أشار المحقق إلى أنّ المقصود: أبو محمد القاسم علم الدين اللورقي بن أحمد.
(18) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص83، 94، 95، 187، 227، 228، 238).
(19) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص41، 55، 110، 111، 112، 119، 128، 135، 140، 144، 148، 163، 170، 181، 184، 187، 188، 189، 190، 193، 195، 200، 216، 221).
(20) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص188).
(21) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص15، 18، 19، 25، 26، 70).
(22) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص28، 54، 56، 91، 92، 101، 108، 109، 114، 115، 118، 121، 125، 126، 132، 157، 180، 194، 199، 201، 204، 208، 213، 214، 215، 220، 232، 238).
(23) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص205).
(24) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60، 108، 129، 144، 150، 159، 180، 188، 205، 207، 216، 217، 220، 221، 227، 228، 244، 245).

2. اللغويون، بلغ عددهم ستة، هم: الهروي[1]، ومكي بن أبي طالب[2]، والجوهريّ[3]، والمرزوقي[4]، والتبريزي[5]، وجلال الدين الفجدواني[6].
3. الأدباء اثنان، هما: الأصمعيّ[7]، والحريريّ[8].
4. البلاغيون أربعة، هم: أبو بكر عبد القاهر الجُرجاني[9]، وأبو يعقوب السكاكي[10]، والفاضل التفتازاني[11]، والشريف الجرجاني[12].
5. الفقهاء، بلغ عددهم سبعة، هم: شريح القاضي[13]، وأبو الحسن عليّ بن محمد الرعيني الإشبيلي[14]، والقاضي أبو عليّ الحسين الفهريّ المعروف بابن الناظر[15]، والإمام القيجاطي[16]، والشيخ أبو القاسم الفهريّ[17]، والقاضي أبو عاصم[18]، وأبو الحسن الجاربردي[19].
6. القراء[20]، بلغ عددهم تسعة، هم: مجاهد[21]، وطلحة[22]، وابن عامر[23]، وابن كثير[24]، وعاصم[25]، وأبو عمرو[26]، وحمزة[27]، ونافع[1]، ويعقوب[2].

---

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص158، 159).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص38).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص11، 23، 41، 47، 49، 97، 108، 111، 156، 166، 200، 224، 236، 245).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص104).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص56، 187).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص231).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص125).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص111).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص166، 204).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص175).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص41، 112، 117، 149، 168، 183، 226).
(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص29، 78، 146، 218).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص116).
(14) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص65).
(15) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص65).
(16) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص65).
(17) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص65).
(18) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص73).
(19) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص143، 151، 242).
(20) ذُكر لفظ القراء وحده. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص21).
(21) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص166).
(22) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص178).
(23) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص21، 163).
(24) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص46، 162).
(25) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص163).
(26) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص46).
(27) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص163).

7. المفسرون، بلغ عددهم أربعة، هم: الإمام الرازيّ[3]، والقاضي البيضاويّ[4]، ومحشيّ الضوء[5]، والقاضي بهاء الدين[6].
8. المحدثون[7]، بلغ عددهم ثلاثة، هم: ابن الملك[8]، والكرماني[9]، عبد الله بن محمد الباهليّ[10].
9. الصحابة، بلغ عددهم ثلاثة، هم: عمر بن الخطاب[11]، وعليّ بن أبي طالب[12]، وابن عبّاس[13].

المقصد الثاني: الكتب:

وهذه بدورها نسوقها تحت ظل الأقسام الآتية:

1. كتب النحو واللغة، وقد بلغ عدد الكتب التي عاد إليها الشارح محمّد بن عبد الكريم في شرحه هذا خمسة وعشرين كتابًا، وهي: الكتاب[14]، والإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ[15]، وشرح العوامل المائة للجرجاني[16]، والصحاح[17]، والأنموذج للزمخشريّ[18]، والمفصل[19]، ومقدمة ابن الحاجب[20]، والإيضاح لابن الحاجب[21]، وأمالي ابن الحاجب[22]، ومختار الصحاح[23]، والبسيط[24]،

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص144، 162).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص21، 46، 164).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص12، 172).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص14، 50، 63، 64، 104، 114، 126، 136، 170، 189، 210).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص11، 230).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص183). وقد أشار المحقق إلى أنّه عليّ بن عبد الكريم بن عبد الحميد بن الحسيني.
(7) أشار محمد بن عبد الكريم إلى (شارح مسلم) هكذا من دون أيّ تفصيل آخر، وأشار محقق كاشف القناع إلى أنّ المقصود هو: محمد بن خلفه الوشتاني (ت827هـ). انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص8).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص79).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص143).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص147).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص132، 183).
(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص90، 185).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص63، 133).
(14) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص65).
(15) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص108، 125).
(16) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص166).
(17) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص13، 23، 52، 80، 81، 90، 105، 107، 108، 131، 134، 139، 141، 156، 190، 191، 193، 197، 218، 234).
(18) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص227).
(19) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص84، 161، 230، 244).
(20) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص123، 233).
(21) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص108، 125، 183، 215).
(22) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص30، 70، 148).
(23) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص117).
(24) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص38).

والتسهيل[1]، وشرح التسهيل[2]، والكافية[3]، وشرح الكافية لابن مالك[4]، ولب الألباب[5]، وشرح الرضيّ الأستراباذيّ [6]، وإرتشاف الضرّب[7]، وشذور الذهب[8]، ومغني اللبيب[9]، وشرح الألفيّة للمرادي[10]، والإقليد للخجندي[11]، والقاموس المحيط [12]، وشرح اللبّ[13]، وشرح اللباب[14].

وذكر بعضًا من كتب النحو واللغة من دون تحديد، نحو إشارته إلى شراح المفصل[15].

2. كتب الأدب والبلاغة، وهي أربعة كتب: نهج البلاغة[16]، والمصباح في شرح المفتاح للجرجاني[17]، ودرة الغواص[18]، وشرح التلخيص للتفتازاني[19].
3. كتب التفسير والفقه والحديث، وهي ستة كتب: الكشاف[20]، ومنهاج الوصول[21]، وحاشية الكشاف[22]، والمطول[23]، وشرح مصابيح السنّة لابن الملك[24]، وحاشية الضوء[25].

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص148، 155، 159، 188، 192، 193، 229).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص228، 229).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص151، 194، 230).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص181، 228).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص151).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص146، 196).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص115، 153، 159، 203).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص84).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص47، 241).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص38، 67، 128، 180، 187، 192، 207، 220، 227).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص84، 197، 242).
(12) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص53، 81، 107، 168، 206، 218، 234).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص21، 29، 194). وذكره بشكل آخر، وهو: "شارح اللبّ". انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص30).
(14) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص70).
(15) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص35، 48، 111، 215).
(16) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص56).
(17) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص146، 185، 218).
(18) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص111).
(19) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص168).
(20) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص49، 63، 209، 214).
(21) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص14).
(22) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص90).
(23) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص57، 112). وقد أشار مرّة إلى بابٍ فيه. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص183).
(24) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص79).
(25) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60).

المقصد الثالث: اللغات واللهجات:

اهتمّ محمّد عبد الكريم بشكل واضح باللغات المختلفة للعرب، وقد ظهر ذلك في سبعة عشر موطنًا[1]، وقد جاء على ذكر أسماء القبائل التي تكلمت ببعضها، نحو إشارته إلى لغة: الحجازيين[2]، وبني تميم[3]، وطيِّئ[4]، وأزدشنوءة[5]، وخزاعة[6]، وعقيل[7]، وكنانة[8]، وهذيل[9].

المبحث الثاني: مَذْهَبُ محمد بن عبد الكريم النَّحْوِيّ

تنوّعت آراء الشارح، ووافق المصنِّف وعارضه، وعرض الكثير من آراء النحاة، مرجحًا ومحاججًا تارّة، ومكتفيًا بعرض الآراء من دون ترجيح تارّة أخرى، وسنعرض طرفًا من ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: موافقات محمّد بن عبد الكريم لابن هشام:

من الطَّبَعِيّ أنْ نرى الشارح يوافق المصنِّف وهو يقوم على شرح كتابه، ونقتطف من هذه الموافقات:

1. جوّز المصنّف في الاسم المرفوع من نحو قوله ﷻ: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:10]، و(ما في الدار زيد)، أنْ يُعرب على الابتدائية أو الفاعلية، والفاعلية أرجح؛ لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير[10]، فوافقه الشارح على ذلك[11].
2. في أثناء حديثه عن إحدى الكلمات التي تأتي على وجه واحد، وهي (قط)، قال ابن هشام: "وقول العامة: (لا أفعله قطّ) لحن"[12]. فوافقه الشارح بقوله: قال الحريريّ في درّته: وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك أنّ العرب تستعمل لفظة (أبدًا) فيما يُستقبل، فيقولون: ما كلّمته قطّ، ولا أكلّمه أبدًا، والمعنى في قولهم: ما كلّمته قطّ، أيْ: فيما انقطع من عمري؛ لأنه من قَطَطْتُ الشيء، إذا قطعته عَرْضًا[13].
3. قال ابن هشام: "وأنْ تقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي، وحَدَث المضارع، ولتحقيق حَدَثَيْهِما"[14]. فقال محمّد بن عبد الكريم في شرحه لهذا الكلام: وأنْ تقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي، أيْ: تقريبه، ولا يَخفى حُسْن هذه العبارة، لِمن له أدنى مُسْكَة في هذا الفن[15].

---

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص5، 53، 60، 80، 83، 84، 85، 87، 91، 108، 132، 138، 139، 151، 152، 166، 217، 227، 229).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص80، 82، 84، 85، 152، 217.)
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص80، 83، 84، 85، 151، 152، 217).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص87).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص90، 91).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص132).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص132).
(10) انظر: المغني، لابن هشام (ص722).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص103، 107).
(12) الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص65).
(13) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص111).
(14) الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص105).
(15) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص226).

المطلب الثاني: اعتراضات محمّد بن عبد الكريم على ابن هشام:

خالف الشارحُ ابنَ هشام وعارضه في خمس عشرة مسألة، ونستقصي هذه المسائل، فنسردها على النحو الآتي:

1. اعترض على ابن هشام إذ قدم الجملة الاسميّة على الفعليّة، فقال: قدّم الاسميّة لبساطة الاسم، وتركيب الفعل، كما فعل بعض النحاة، وإن كان حقّ الفعل التقديم؛ لأصالته في الإسناد[1].
2. قال ابن هشام: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافّات:8]، بعد ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ جملة مبتدأة، وليست صفة للنكرة، ولا حالًا منها مقدرة لوصفها؛ لفساد المعنى[2]. فقال الشارح: "ويختلج في صدري جواز جعلها صفة، وعدم سَماع الشيطان أنْ يكون بحسب الحفظ، فحاله عند الحفظ لا يسمع، فيصير موصوفًا في حالة الحفظ بذلك، وكذا جعلها حالًا، لِما عرفتَ أنّ الحال والصفة من وادٍ واحد"[3].
3. تعليقًا على قول ابن هشام: "الجملة التفسيريّة"[4]، قال الشارح: "ياء النسبة معَ التاء أفادت معنى المصدر، فلو تركها كما ترك ابن الحاجب في قوله: والجرّ على الإضافة لكان أحسن؛ لأنَّ التفسير مصدر، فلا يحتاج إلى ما يفيد المصدريّة"[5].
4. قال ابن هشام: الجملة التفسيرية نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:3]، فجملة الاستفهام مفسرة لـِ﴿النَّجْوَى﴾[6]، وقيل: بدل منها. فقال الشارح: القول بالبدلية هو الراجح عند الزَّمَخْشَرِيّ، بل هو لم يذكر الوجه الأوّل أصلًا، ويجوز أن يتعلّق بـِ(قالوا) مضمرًا[7]، ثمّ قال: "والمصنّف ضعفه، حيث ذكره بـِ(قيل)، لكنَّ الأَولى ما قاله العلّامة"[8].
5. ضرب ابنُ هشام مثالًا على الجملة التفسيريّة التي لها مَحَلّ: (زيدٌ الخبزَ يأكلُه)، وقال: فـَ(يأكلُه) في موضع رفع؛ لأنّها مفسّرة للجملة المحذوفة، وهي في مَحَلّ رفع على الخبريّة[9]. فقال محمّد بن عبد الكريم: المحذوفة أي: المضمرة، وإنما فسّرنا المحذوفة بالمضمرة؛ لأنّهم فرّقوا بين المضمر والمحذوف، وقالوا: المضمر هو المتروك، ويكون له قائم مقامه، والمحذوف هو المتروك أصلًا، ولا يكون في القائم مقامه أثر، والمصنّف تساهل، وعَبَّر عن المضمر بالمحذوف، نعم بعض النحاة لم يذهب إلى الفرق، لكنَّ التحقيق ما قلناه[10].
6. قال ابن هشام: "قال ثعلب: لا يجوز: (زيد ليقومن)؛ لأنّ الجملة المخبر بها لها مَحَلّ، وجواب القسم لا مَحَلّ له. ورُدَّ بقوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت:58]، والجواب عمّا قاله أنّ التقدير: والذين آمنوا وعملوا الصالحات أُقسم بالله لنبوّئنّهم، وكذا التقدير فيما أشبه ذلك، فالخبر مجموع جملة القسم المقدّرة، وجملة الجواب المذكورة، لا مجرّد الجواب"[11]. فقال الشارح: هذا

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص17).
(2) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص43).
(3) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص51).
(4) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص46).
(5) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص59).
(6) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص46).
(7) انظر: الكشاف، للزمخشريّ (102/3).
(8) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص61).
(9) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص47).
(10) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص67).
(11) أشار ابنُ هشام إلى رأي ثعلب عند حديثه عن الجملة الواقعة جوابًا لقسم. انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص48).

جواب تسليميّ، إذ يجوز الإعراب في الآية بغير هذا الوجه، فيكون ﴿الَّذِينَ﴾ منصوبًا بفعل محذوف يفسره ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، كذا ذكَر أبو البقاء[1].

7. ذهب ابن هشام إلى أنّ الجملة قسمان: اسميّة أو فعليّة[2]، وذهب محمّد بن عبد الكريم إلى أنها أربعة أضرب: فعليّة أو اسميّة أو شرطيّة أو ظرفيّة[3].
8. قال ابن هشام: أحد حروف الجرّ: الجارّ الزائد، كالباء في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد:43] الآية[4]، فقال الشارح: ولا يخفى عليك أنّ قول المصنِّف: كالباء الزائد في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيْدًا﴾ ليس على ما ينبغي، حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أنْ يجتنب المعرب أنْ يقول في القرآن: إنّه زائد؛ لأنّه يسبق إلى بعض الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله- سبحانه- منزّه عن ذلك[5].
9. أشار ابن هشام إلى أحد أوجه (حتّى) قائلا: "أنْ تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو"[6]. فاعترض الشارح، ونبّه إلى إشارتها إلى الترتيب، ولكنّ الترتيب عندئذ بحسب الذهن، نحو: مات الناس حتّى الأنبياء[7].
10. قال ابن هشام: زعم الزَّمَخْشَرِيّ- عندما تكلّم على قوله ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾ [الأعراف:59]- أنّ (قد) للتوقّع؛ لأنّ السامع يتوقّع الخبر عند سَماع المقسم به[8]. فقال محمّد بن عبد الكريم: "اعلم أنّ عبارة الزَّمَخْشَرِيّ في تعليل الجمع بين (اللام) و(قد) هكذا؛ لأنّ الجملة القسميّة لا تُساق إلا تأكيدًا للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنّة لمعنى التوقّع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم، فمن تأمّل كلامه؛ علم أنّ تعبير المصنِّف لا يخلو عن الفتور، وأنْ عنوان كلامه بالزعم مبنيٌّ على القصور"[9].
11. أوجب ابن هشام حذف (ما) الاستفهاميّة إذا خُفِضَتْ[10]، فعارضه الشارح بقوله: "الحذف أكثريّ لا دائميّ"[11].
12. قال ابن هشام: من وجوه (ما) الكافّة عن العمل، وهي ثلاثة أقسام: كافّة عن عمل الرفع، نحو:

صَـــــدَدْتِ فَأَطْوَلْـــــتِ الصُّـــــدُودَ وَقَلَّمـــــا وِصـــــالٌ عَلـــــى طُـــــولِ الصُّـــــدُودِ يَـــــدُوْمُ

فـَ(قَلَّ) فعل، و(ما) كافّة عن طلب الفاعل، و(وصال) فاعل فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، وهو (يدوم)، ولا يكون (وصال) مبتدأ؛ لأنّ الفعل المكفوف لا يدخل إلا على الجمل الفعليّة[12]. وقد عَلَّلَ الشارح كلام ابن هشام بقوله: لأنّه جرى مجرى حرف النفي، وقولك: قَلَّما يُضرب زيدٌ، بمعنى: (ما يُضرب زيدٌ). وهذا الكلام رد على سيبويه، حيث قال الرَّضِيّ: وهي عند سيبويه كافّة، و(وصال): مبتدأ.

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص71، 72).
(2) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص35، 36).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص75).
(4) جاء ذلك في سياق الحديث عمّا يستثنى من حروف الجر من التعلّق. انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص56).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص82).
(6) الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص73).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص140).
(8) في أثناء حديثه عن وجوه (قد). انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص89، 90).
(9) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص198).
(10) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص108، 109).
(11) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص214).
(12) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص99، 100). ولم يُكَفَّ من الأفعال إلا: قَلَّ، وطالَ، وكَثُرَ. انظر: الصفحة نفسها.

ولكنّ المُرادِيّ قال: قال بعض النحاة: إنّ (قَلَّ) إذا كُفَّ بـِ(ما) يدلّ على ندارة الشيء، لا على نفيه، وقال أكثرهم: يُراد منه النفي في الأشهر، فعلى هذا: لِمَ لا يجوز دخوله على الجملة الاسميّة؟ إذ إنَّ غاية الباب أنّ يخالف الأشهر[1].

13. قال ابن هشام: ينبغي أنْ تقول في نحو (زيدٌ) من (ضُرِبَ زيدٌ): نائب عن الفاعل، ولا تقل: مفعول لِما لم يُسمّ فاعله، لِخفائه وطوله، وصِدْقه على نحو: (درهمًا) من: (أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا)[2]. فقال الشارح: "لكنْ يُرَدّ عليه أنّه يَصْدُق على المضاف إليه، الذي يقوم مقام الفاعل المضاف كـ﴿الْحِسَابُ﴾ في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْحِسابُ﴾ [إبراهيم:41]، على تقدير أنْ يكون الإسناد مجازيًّا"[3]. ويظنّ الباحث أنّ هذا الردّ لا يَرِدُ على تعريف ابن هشام، حيث إنّ التعريف يعالج الجانب الاصطلاحيّ في الصناعة النحويّة، و﴿الْحِسَابُ﴾- هنا- أدّت وظيفة الفاعل في هذا التركيب بامتياز، وذلك بحكم اصطلاحات النحاة، والأمر سيصعب للغاية لو أنّنا توقّفنا عند كلّ دلالة ومجازاتها وظلالاتها، وهذا في اللغة كثير، كعدم صِدْق فاعلية (الزجاج) في قولك: انكسر الزجاج. فالأرجح والأسلم أنْ نمضي معَ جمهور النحاة في قولهم بفاعلية (الزجاج) في الصناعة النحويّة، والأمر متروك بعد ذلك للدراسات الدلالية في ساحات وميادين أخرى من علوم اللغة ومباحثها.

14. رأى ابن هشام أنّ المضاف إليه مخفوض بالإضافة، أو بالمضاف[4]. فعارضه الشارحُ، فقال: قال الرَّضِيّ: هناك خلاف في العامل في المضاف إليه؛ أهو اللام المقدّر أو المضاف؟ فمن قال: العامل هو الحروف المقدّرة، نظر إلى معناه في الأصل المتقدّم، على أنّ أصل (غلام زيد): غلام جُعِلَ لزيد، ومن قال: إنّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأَوْلى، قال: إنّ حروف الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيدة معناه، وأمّا قول بعضهم: (العامل معنى الإضافة)، فليس بشيء[5]. فعُلِمَ من هذا أنّ قوله: مخفوض بالإضافة ليس بصحيح[6].

15. ذهب ابن هشام إلى بطلان توجيه الرازِيّ في إعراب (ما) في قوله ﷻ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران:159]، واستدلّ على قوله بدليلين، وممّا جاء في الثاني منهما: أنّ خفض (رَحْمَةٍ) حينئذ يُشْكِل؛ لأنّه لا يكون بسبب كونها صفة لـِ(ما)؛ لأنّ (ما) لا توصف إذا كانت شرطيّة أو استفهاميّة، ولا بيانًا؛ لأنّ ما لا يُوصف لا يُعطف عليه عطف البيان، كالمضمرات[7]. فاعترض الشارح قائلًا: "والحقّ أنّ المضمرات التي هي غير ضمير الشأن يعطف عليها عطف بيان"[8].

المطلب الثالث: مذهب محمّد بن عبد الكريم:

تنوّع أسلوبه في تعاطيه معَ آراء النحاة، وتنوّعت اختياراته وإعراباته، ونعرض طرفًا منها في المقاصد الآتية:

المقصد الأوّل: عرضه لمسائل الإعراب وآراء النحاة من دون ترجيح:

ونلحظ ذلك بشكلٍ واضح في مثل قوله:

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص219، 220).
(2) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص105).
(3) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص225).
(4) الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص106).
(5) وقد علَّلَ الرَّضِيّ رفضه هذا بقوله: لأنه إنْ أراد بالإضافة كون الاسم مضافًا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى. انظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية (25/1).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص232).
(7) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص108، 109).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص245).

1. اعلم أنّ (مِنْ) تُزاد في الموجب وغيره عند الأخفش والكسائيّ وهشام، سواء أكان مدخولها معرفة أو نكرة، وعند بعض الكوفيّين بشرط تنكير ما دخلت عليه، وعند جمهور البصريّين بشرط أنْ يكون: ما قبلها غير موجب، وما دخلت عليه نكرة[1].
2. "اعلم أنّ (لولا) إذا دخل على الاسم، فالاسم الواقع بعد (لولا): إمّا مبتدأ، وهو مذهب البصريّين، أو فاعل فعل محذوف، وهو مذهب الكسائيّ، أو مرفوع بـــ(لولا)، وهو مذهب الفرّاء"[2].
3. "(معَ) ظرف غير متصرّف في الزمان والمكان، وهي حرف عند أبي علي الفارسيّ، خلافًا للجمهور، فإنّها عندهم ظرف معرب لازم النصب، وظاهر كلام سيبويه أنّها مبنيّة"[3].
4. ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحامِ مَا نَشاءُ﴾ [الحجّ:5]، قال الشارح: الفعل (نُبَيِّنَ): منصوب بـــ(أنْ) المضمرة، وبإضمار (كي) عند ابن كيسان والسيرافيّ، أو باللام أصالة عند الكوفيّين، أو نيابة عن (أنْ) عند ثعلب[4].

ومن هذه الأمثلة نلمس جليًّا حرص الشارح على إطلاع طالب العلم على مختلف آراء النحاة، ما يوحي بسعة اطلاعه، وكذلك بمرونته في استعداده الدائم لسبر غور الآراء ودراستها وتفحّصها وتدبّرها.

المقصد الثاني: ترجيحه وحسمه لبعض الآراء:

1. لدى تعليقه على قوله ﷻ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:1]، قال: أصل (إنّا): إنّنا، وفي حذف النون ثلاثة مذاهب: الأول: حذف الأولى، والثاني: حذف الثانية، والثالث: حذف الثالثة. والصحيح هو المذهب الثاني؛ لأنّ النون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثانية في (إنْ)، إذا كانت مخفّفة معَ بقاء الأولى ساكنة، ولو كانت المحذوفة هي الأولى لبقيت الثانية متحركة؛ لأنّها قبل الحذف كذلك، ولا يجوز حذف الثالثة؛ لأنّها ضمير[5].
2. "الجملة الخبريّة إذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز أنْ تُجعل صفة أو حالا، لكنّ جعلها صفة أولى من أنْ تُجعل حالا، بناء على ظاهرها، وإنْ كانت متخصصة"[6].
3. لدى تعليقه على اسم (دُرُسْتُوَيْهِ) قال: "الأحسن أنْ يكون الجزآن مبنيين، الأول على الفتح، والثاني على الكسر، وإنْ جاز فيه وجوه"[7]. لكنّه لم يعرض هاتيك الوجوه التي أشار إليها.
4. ينتصب الفعل المضارع المسبوق بنفي أو طلب بعد واو المعيّة بـــ(أنْ) مضمرة على مذهب البصريّين، وهو الصحيح، أو بنفس الواو عند الكوفيّين[8].

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص88، 89).
(2) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص91).
(3) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص108، 109). ثمّ أردف الشارح قائلا: "ويلزم إضافتها إنْ ذُكِرَ أحد المصاحبين بعدها، نحو: كنت معَ زيد، وإنْ ذُكِر قبلها يكون منونًا منصوبًا على الظرفيّة، نحو: جئنا معًا، وقيل: انتصابه على الحاليّة، أي: مجتمعين".
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص202).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص48).
(6) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص51).
(7) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص53).
(8) انظر: كاشف القناع النقاب، لمحمد بن عبد الكريم (ص205، 206).

5. في نحو: ما جاءني من رجل، سُمِّيت (منْ) مزيدة معَ إفادتها الاستغراق؛ لأنّها لا يتغيّر أصل المعنى بإسقاطها، ومن هنا يُعلم ضعف رأي المبرّد الذي يرى أنّه لا ينبغي أنْ يُقال: إنّها زائدة إذا أفادت الاستغراق[1].
6. ذهب الأخفش وابن السراج إلى أنّ (ما) المصدريّة اسم يحتاج إلى عائد، وهو المذهب المرجوح[2].
7. (لن): "حرف برأسه عند سيبويه، وهو الصحيح؛ لأنّ الأصل في الحروف ألا يُحكم عليها بخلاف ظاهرها؛ لأنها بعيدة عن التصرّف، والتمسّك بالأصل أولى وأحرى"[3].

المقصد الثالث: من آرائه:

وللاطلاع على بعض آرائه؛ فإنّنا نذكر هنا بعض أقواله، ومنها:

1. "كلّ واحد من الصلة والموصول لا مَحَلّ له، ولمجموعهما مَحَلّ من الإعراب"[4]؛ لأنّ الصلة معَ موصولها لا تكون إلا مفردًا[5].
2. كثرة الكلام بلغة أكلوني البراغيث عند بعض قبائل العرب لا تدلّ على جودتها؛ لجواز الإعراب بسائر الوجوه[6].
3. تدخل (حتى) على الفعل المضارع بإضمار (أنْ) المصدريّة، ولا تدخل على الماضي في الأصحّ، وإنْ جوَّزه أبو البقاء[7].
4. يجوز الفصل بين لا الناهية وبين معمولها- فقط- بفضلة، نحو: لا اليومَ تأكلْ[8].
5. (أيّ) لازمة الإضافة، فإذا كانت موصولة تُضاف إلى المعرفة، وإنْ جوّز بعضهم إضافتها إلى النكرة[9].
6. "الحروف المشبّهة بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر، خلافًا للكوفيّين في قولهم: إنّ الخبر باقٍ على رفعه"[10].
7. الحقّ في ظنّي أنْ تجعل الجملة الشرطيّة حالا في قوله ﷺ: "اتقوا النّار ولو بشقِّ تمرة" [صحيح البخاري 422/1: 1417]، فتنسلخ عندئذ عن الشرط، ولا تحتاج إلى جواب[11]. وكم أستلطف وأستملح ظنّه هذا!!!

كان محمّد بن عبد الكريم مرنًا في مذهبه وأحكامه، واختياراته واجتهاداته، ومِمّا يوحي بمرونته هذه قوله: وجَوَّزَ بعض النحاة إيقاع (نعم) موقع (بلى)، إذا جاء بعد همزة داخلة على نفيٍ لفائدة التقرير، فيجوز أنْ يُقال في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:172] و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:1]: نعم؛ لأنّ الهمزة للإنكار دخلت على النفي، فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ قوله: ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [الشرح:2]، فكأنّه قال: (شرحنا لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك)، فيكون (نعم) في الحقيقة تصديقًا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام معَ النفي، لا تقريرًا لِما بعد همزة الاستفهام معَ النفي، فلا يكون جوابًا للاستفهام؛ لأنّ جوابه يكون بما بعد أداته، بل هو كما قيل: قام زيد بالإخبار، فنقول: نعم، مصدقًا للخبر المثبت، وقد اشتهر في العرف هذا القول. فلو قيل لك: أليس عليك دينار، فقلتَ: نعم؛ أُلْزِمْتَ بالدينار،

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص89).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص217).
(3) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص226).
(4) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص57). وانظر- أيضًا: (ص116، 139، 201، 206، 215، 241).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص54).
(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص60).
(7) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص145).
(8) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص153).
(9) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص180).
(10) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص220).
(11) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص191).

وهذا ليس بمتناقض معَ ما قاله ابن عباس؛ لأنّ قوله مبنيّ على كون (نعم) تقريرًا لِما بعد همزة الاستفهام، وبناء هذا القول مبني على كونه تقريرًا لمدلول الهمزة معَ حرف النفي[1].

ونخلص إلى أنّ مذهب الشارح هو الحجّة والدليل والاختيار، فلم يتّبع عالمًا محدّدًا، ولا مدرسة بعينها، فنهل من كلّ المنابع النحويّة، واهتمّ بعرض آراء البصريّين[2] والكوفيّين[3]، وحرَص على حضور رأي الجمهور[4]، ثمّ كانت له أفكاره الجديدة، وشرحه هذا يزدان بما يستحقّ أنْ يُطّلَع عليه.

المبحث الثالث: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم والشروح الأخرى

أشار الشارح نفسه إلى اطّلاعه على بعض الشروح لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام، وإنْ لم يصرّح بذكر اسم أيٍّ منها[5]، فسنعرض إلى شيء من ذلك، ثمّ سنوازن بين هذا الشرح والشروح الأخرى، وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأوّل: مَنْ تأثّر بهم محمّد بن عبد الكريم في شرحه[6]:

نعرض شيئًا من تأثّر الشارح ببعض من سبقه من الشرّاح في المقاصد الآتية:

المقصد الأوّل: تأثره بابن جَماعَة:

ابن جَماعَة من أوائل الشرّاح لقواعد الإعراب، وهناك مؤشرات لتأثر الشارح به، منها ما نسوقه فيما يأتي:

1. قال ابن هشام: زعم الزَّمَخْشَرِيّ– عندما تكلّم على قوله ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾ [الأعراف:59]– أنّ (قد) للتوقّع؛ لأنّ السامع يتوقّع الخبر عند سَماع المقسم به[7]. فقال الشارح: "اعلم أنّ عبارة الزَّمَخْشَرِيّ في تعليل الجمع بين (اللام) و(قد) هكذا؛ لأنّ الجملة القسميّة لا تُساق إلا تأكيدًا للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنّة لمعنى التوقّع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم"[8]. وكان ابن جَماعَة قد أشار في شرحه إلى تعليل الزَّمَخْشَرِيّ لِما ذهب إليه، إذ قال: "إنّما كان ذلك؛ لأنّ الجملة القسميّة لا تُساق إلا تأكيدًا للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنّة لمعنى التوقّع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم"[9]. ومن خلال المقارنة بين القولين نرى التطابق التام بين المقولتين؛ ما لا يدع مجالا للشكّ في أنّ محمّد بن عبد الكريم قد نقل عن ابن جَماعَة، أو عمّن نقل عنه، وبالتالي تأثر به.
2. أشار ابن هشام إلى (ما) الاستفهامية، ثم قال: "ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ:1]، و﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:35]، ولهذا ردّ الكسائيّ على المفسّرين قولهم في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾: إنّها استفهاميّة. وإنّما جاز نحو: (لِماذا فعلتَ؟)؛

(1) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص133).
(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص5، 18، 27، 28، 38، 41، 44، 73، 88، 91، 93، 100، 101، 102، 113، 131، 137، 149، 155، 164، 192، 195، 197، 203، 205، 207، 235، 244، 245).
(3) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص5، 28، 38، 42، 44، 73، 88، 101، 102، 113، 120، 127، 131، 137، 149، 150، 152، 163، 164، 178، 192، 195، 202، 204، 206، 208، 220، 235، 244).
(4) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص18، 30، 35، 53، 61، 69، 74، 75، 93، 96، 108، 145، 146، 156، 157، 167، 203).
(5) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص145، 151، 191، 207، 211، 231، 245).
(6) هناك إشارات أخرى إلى تأثيره– أيضًا– في غيره، كتأثيره في الزَّيْلِيّ. انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (صب) الدراسة.
(7) جاء ذلك في أثناء حديثه عن وجوه (قد). انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص90).
(8) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص198).
(9) أوثق الأسباب، لابن جَماعَة (ص237).

لأنّ ألفها صارت حشوًا بالتركيب معَ (ذا)، فأشبهت الموصولة"[1]. فاعترض ابن جَماعَة على المصنِّف وقال: هذا الأمر الذي اعترض به به غير صحيح، وكلام الإمام مستقيم، إذ إنّ ما قاله ابن هشام منتقض بقوله ﷻ: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس:27]، وحذف الألف منها في هذه الحالة أكثر لا دائم[2]. وقد لحق الشارح به بقوله: "حذف الألف أكثريّ لا دائميّ"[3]. ومن الواضح أنّه استخدم عبارة ابن جَماعَة نفسها، وهي قوله: (أكثريّ لا دائميّ)، ما يؤشّر مرّة أخرى على التأثّر والنقل.

المقصد الثاني: تأثّره بالكافِيَجِيّ:

هناك بعض المؤشّرات إلى أنّ الشارح قد تأثر بالكافِيَجِيّ، منها:

- قال ابن هشام: تكون (حتّى) حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو[4]. فاعترض الكافِيَجِيّ على ذلك إذ قال: بينهما فرق، وزعم المصنِّف المصنِّف أنّها كالواو، كما قال ابن مالك: إنّها لا تقتضي ترتيبًا على الأصحّ، ومن زَعَم أنّها تقتضي الترتيب في الزمان، فقد ادّعى ما لا دليل عليه، فيجوز أنْ يكون المعطوف بها مصاحبًا وسابقًا، كما يظهر ذلك في المثال المذكور. ومنشأ الزعم أنّه رأى حصول الحكم لِما بعدها على أربعة أوجه:
  - الأول: حصوله له بعد حصوله لِما قبلها، نحو: جاء الجيش حتّى القائد، إذا كان القائد آخرهم مجيئًا.
  - والثاني: بالعكس، نحو: مات كلّ أب لي حتّى آدمُ.
  - والثالث: حصوله له في أثناء حصوله لِما قبلها، نحو: مات الناس حتّى الأنبياء.
  - والرابع: حصوله له معَ حصوله لِما قبلها، نحو: جاءني القوم حتّى خالد، إذا جاءوك معًا، ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم.

ثم اعتقد أنّ معنى الترتيب لا يستقيم في الأوجه الثلاثة الأخيرة، حملًا للترتيب على الترتيب بحسب الخارج، فقط، فحكم بأنّها تفيد الجمع المطلق كالواو، فالصواب أنّ المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب الذهن، لا بحسب الخارج، فيستقيم معناه في الأوجه كلّها، فتفيد الجمع معَ الترتيب، كالفاء، وثُمَّ، فإنْ قلتَ: تَوافُقُ ما في الذهن لِما في الواقع أَصْل، فحمل الترتيب على الترتيب بحسب الذهن– فقط– خروج عن ذلك الأصل، فلا يُعتبر، قلتُ: لا نسلّم أنّ التَّوافُق أَصْل مطلقًا، إذ ربّما يكون دلالة الألفاظ بحسب الأذهان فقط، كما في الإنشاء والحروف.

ثم أضاف الكافِيَجِيّ: قال ابن الحاجِب: إنّها تفيد الترتيب، معَ مُهْلَة، وقال الزَّمَخْشَرِيّ: (الفاء) و(ثمّ) و(حتّى) تقتضي الترتيب. وقال أهل المعاني: إنّها تفيد الترتيب الذهنيّ، على سبيل التدريج[5]. وقد تبعه الشارح في ذلك، بتفصيل بعض ما ورد في كلام الكافِيَجِيّ، ما يؤشّر بشكل قويّ على أنّه أخذه من الكافِيَجِيّ[6].

المطلب الثاني: الموازنة:

يُبرز هذا المطلب مكانة هذا الشرح ودرجة أهميّته، وذلك من خلال الموازنة بينه وبين تسعة شروح أُلِّفت حول كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب[7]، ونعرض هذه الموازنة فيما يأتي:

---

(1) جاء ذلك لدى كلامه عن وجوه (ما). انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص97، 98).

(2) انظر: أوثق الأسباب، لابن جَماعَة (274).

(3) كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص214).

(4) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص73).

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، للكافِيَجِيّ (ص311، 312).

(6) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص140، 141).

(7) كنتُ قد أجريت موازنة مفصلة حول ثمانية شروح في أطروحتي للدكتوراه عام 2012م، ثمّ درست شرحًا تاسعًا في بحث آخر، وهأنذا أقوم بدراسة هذا الشرح العاشر لتتم الفائدة بإذنه تعالى. انظر: قواعد الإعراب وشروحه، لأسامة حماد (ص196– 216).

المقصد الأوّل: الموازنة في المنهج:

سنكتفي في هذا المقصد بعرض الموازنة بين مناهج الشرّاح في شروحهم على قواعد الإعراب على صورة جدول مختصر، حيث يلقي الضوء- إلى حدٍّ ما- على كيفيّة تناول هؤلاء العلماء لشروحهم السالفة الذكر، وذلك كما نعرضه في الجدول الآتي:

جدول 1 *الموازنة بين مناهج الشرّاح*

م.	البند المقارن	أَقْرَب المَقاصِد	أَوْثَق الأسْباب	حواشي المَحَلِّيّ	شرح الكافِيَجِيّ	تَعْلِيْق لَطِيْف	مُوَصِّل الطُّلاب	شرح القُوْجَوِيّ	كاشف القناع	حَلّ المَعاقِد	الفضيض
.1	صورة المتن في الشرح	ممزوج	ممزوج	ناقص	ممزوج جدًا	ممزوج جدًا	ممزوج	ممزوج جدًا	ممزوج جدًا	ممزوج	ممزوج جدًا
.2	العودة إلى النسخ	قليل	لم يَعُدْ	لم يَعُدْ	كثير	نادر	قليل	متوسّط	متوسّط	نادر	نادر
.3	ضبط المفردات	قليل	متوسط	قليل	كثير	متوسط	كثير	كثير	كثير	قليل	كثير
.4	شرح المفردات	كثير	كثير	كثير	كثير جدًا	كثير	كثير	كثير	كثير	قليل	كثير
.5	الحدود والتعريفات	قليل	كثير	قليل	كثير جدًا	كثير	متوسط	متوسط	متوسط	قليل	كثير
.6	ألفاظ المعلمين	قليل	كثير	كثير	كثير	قليل	قليل	كثير	كثير	قليل	كثير
.7	أسلوب الحوار	كثير	كثير جدًا	كثير	كثير جدًا	قليل	قليل	كثير	قليل	كثير	قليل
.8	السؤال والجواب	نادر	كثير	كثير	كثير	قليل	نادر	نادر	نادر	نادر	نادر
.9	النقل من الآخرين	كثير	كثير جدًا	كثير جدًّا	نادر	كثير جدًا	متوسط	كثير	كثير	كثير	كثير
.10	تحديد مواضع النقل	قليل	قليل	كثير	نادر	كثير	متوسط	كثير	كثير	كثير	قليل
.11	الاستطراد والإطالة	متوسط	كثير	قليل	كثير	كثير جدًا	نادر	متوسط	متوسط	قليل	متوسط
.12	إعراب شواهد المصنف	متوسط	قليل	قليل	كثير جدًا	كثير جدًا	قليل	متوسط	متوسط	قليل	كثير
.13	إعراب متن المصنف	لا يعرب	لا يعرب	نادر	كثير	كثير	نادر	كثير	كثير	نادر	كثير
.14	استيفاء المسائل	كثير	كثير جدًا	نادر	كثير	كثير	متوسط	كثير	كثير	كثير	كثير
.15	التنبيه على أخطاء	قليل	قليل	نادر	قليل	قليل	قليل	نادر	نادر	قليل	قليل
.16	الربط بعلوم أخرى	قليل	كثير	قليل	متوسط	متوسط	قليل	متوسط	متوسط	قليل	متوسط
.17	الإحالة إلى الكتب	قليل	متوسط	نادر	لم يُحِل	لم يُحِل	لم يُحِلْ	لم يُحِلْ	لم يُحِلْ	نادر	قليل
.18	الحث على البحث	خافت	كثير جدًا	نادر	نادر	خافت	لم يَفْعَلْ	خافت	قليل	قليل	كثير

المقصد الثاني: الموازنة في الشواهد:

الشواهد- هنا- قسمان، يعود الأوّل إلى ابن هشام، والثاني أضافه الشرّاح في أثناء شرحهم لمتن المصنّف.

ويبيّن الجدول الآتي عدد الشواهد للمصنّف وللشارح، ثمّ مجموعهما معًا، معَ الترتيب على النحو الآتي:

جدول 2 *الموازنة بين أعداد الشواهد الكلّية*						
م.	الشروح مرتبة من زمانيًّا تنازليًّا	عدد الشواهد الواردة في الشرح			ترتيب الشروح تنازليًّا من حيث عدد الشواهد		
		للمصنِّف	للشارح	لكليهما	للمصنِّف	للشارح	لكليهما
1	أَقْرَب المَقاصِد	171	265	436	أَقْرَب المَقاصِد	تَعْلِيْق لَطِيْف	تَعْلِيْق لَطِيْف
2	أَوْثَق الأسْباب	156	99	255	مُوَصِّل الطُّلاب	حَلّ المَعاقِد	أَقْرَب المَقاصِد
3	حواشي المَحَلِّيّ	59	142	201	تَعْلِيْق لَطِيْف	أَقْرَب المَقاصِد	حَلّ المَعاقِد
4	شرح الكافِيَجِيّ	163	234	397	شرح الكافِيَجِيّ	شرح الكافِيَجِيّ	شرح الكافِيَجِيّ
5	تَعْلِيْق لَطِيْف	168	314	482	حَلّ المَعاقِد	حواشي المَحَلِّيّ	أَوْثَق الأسْباب
6	مُوَصِّل الطُّلاب	171	70	241	شرح القُوْجَوِيّ	أَوْثَق الأسْباب	كاشِف القِناع
7	شرح القُوْجَوِيّ	157	91	248	كاشِف القِناع	كاشِف القِناع	شرح القُوْجَوِيّ
8	كاشِف القِناع	157	94	251	أَوْثَق الأسْباب	شرح القُوْجَوِيّ	مُوَصِّل الطُّلاب
9	حَلّ المَعاقِد	158	269	427	الْفَضِيْض	مُوَصِّل الطُّلاب	الْفَضِيْض
10	الْفَضِيْض	156	47	203	حواشي المَحَلِّيّ	الْفَضِيْض	حواشي المَحَلِّيّ

ننتقل لعرض حضور شواهد المصنّف في الشروح، ثمّ أحوال شواهد الشرّاح بشكل مفصّل وَفْقَ أنواعها:

أولا: شواهد ابن هشام في الشروح.

نعرض- هنا- الموازنة بين شواهد ابن هشام، إذ لم تحضر الشواهد كاملة في أي شرح من هذه الشروح العشرة، فقد حضر الحديثان فقط في الشروح كلّها، واكتمل حضور سبعة الأقوال المأثورة في ثلاثة شروح، وجاءت العشرون بيتًا شعريًّا كاملةً في شرحين فقط، أمّا الشواهد القرآنيّة، فلم يكتمل حضورها في أيّ شرح، ويتّضح ذلك من الجدول الآتي:

جدول 3 *الحاضر من شواهد قواعد الإعراب لابن هشام في الشروح*										
الشواهد	قواعد الإعراب لابن هشام	الشروح مرتبة من الأقدم إلى الأحدث زمانيًّا								
		أَقْرَب المَقاصِد	أَوْثَق الأسْباب	حواشي المَحَلِّيّ	شرح الكافِيَجِيّ	تَعْلِيْق لَطِيْف	مُوَصِّل الطُّلاب	شرح القُوْجَوِيّ	كاشف القناع	حَلّ المَعاقِد	الْفَضِيْض
القرآن	143	142	133	44	138	141	142	133	133	134	133
الحديث	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الشعر	20	20	16	7	17	18	20	17	17	17	17
المأثور	7	7	5	6	6	7	7	5	5	5	4
المجموع	172	171	156	59	163	168	171	157	157	158	156
الترتيب		الأوّل	الثامن	العاشر	الرابع	الثالث	الأوّل	السادس	السادس	الخامس	الثامن

ثانيًا: الشواهد التي أضافها الشرّاح:

أمّا شواهد الشرّاح التي أضافوها، التي ظلّ فيها الاستشهاد بالحديث قليلًا، وبقي الاستشهاد بالقرآن متقدّمًا على الاستشهاد بالشعر، فاقتفى الشرّاح آثار ابن هشام، أمّا حال الاستشهاد بالأمثال والأقوال المأثورة، فهي على حالها عند ابن هشام، وكذلك سائر النحاة. ونستطيع قراءة ذلك كلّه من خلال الاطلاع على الجدول الآتي:

جدول 4 *شواهد الشرّاح التي أضافوها في شروحهم*

الشواهد	الشروح مرتبة من الأقدم إلى الأحدث زمانيًّا									
	أَقْرَب المَقاصِد	أَوْثَق الأسْباب	حواشي المَحَلِّيّ	شرح الكافِيَجِيّ	تَعْلِيْق لَطِيْف	مُوَصِّل الطُّلاب	شرح القُوْجَوِيّ	كاشِف القِناع	حَلّ المَعاقِد	الْفَضِيْض
القرآن	172	46	94	134	225	40	67	67	195	31
الحديث	7	5	5	12	17	2	2	3	9	4
الشعر	82	40	39	76	58	27	15	17	58	7
المأثور	4	8	4	12	14	1	7	7	7	5
المجموع	265	99	142	234	314	70	91	94	269	47
الترتيب	الثالث	السادس	الخامس	الرابع	الأوّل	التاسع	الثامن	السابع	الثاني	العاشر

المقصد الثالث: الموازنة في المصادر:

نوازن الآن بين أعداد المصادر بين الشروح العشرة بنوعيها: مصادر ابن هشام التي أثبتها الشرّاح في شروحهم، أو أثبتوا معظمها على الأقلّ، ومصادر الشرّاح التي أضافوها من عندهم. ونعرض إلى كلٍّ منهما في البندين الآتيين:

أوّلا: الموازنة بين الشروح من حيث حضور مصادر ابن هشام:

لم يكتمل حضور مصادر ابن هشام إلا في شرحين، وهما: أَقْرَب المَقاصِد، ومُوَصِّل الطُّلاب، أمّا بقيّة الشروح، فقد سقط شيء منها في كلّ واحد، ونلاحظ ذلك في الجدول، معَ الانتباه إلى احتسابنا المرّات التي تكرّر فيها المصدر:

جدول 5 *حضور مصادر ابن هشام في الشروح*

المصادر	قواعد الإعراب لابن هشام	عدد المرات الواردة لأسماء مصادر ابن هشام في								
		أَقْرَب المَقاصِد	أَوْثَق الأسْباب	حواشي المَحَلِّيّ	شرح الكافِيَجِيّ	تَعْلِيْق لَطِيْف	مُوَصِّل الطُّلاب	شرح القُوْجَوِيّ	كاشِف القِناع	حَلّ المَعاقِد	الْفَضِيْض
الأعلام	**43**	43	35	13	33	41	43	37	36	33	34
الكتب	**1**	1	1	–	1	1	1	1	1	1	1
القبائل	**3**	2	3	2	2	3	3	3	3	2	2
المجموع	**47**	47	39	15	36	45	47	41	40	36	37

يُبيّن الجدول أنّ التسهيل لابن مالك حضر في الشروح كلها سوى حواشي المَحَلِّيّ، أمّا أسماء العلماء والقبائل، فقد سقط بعضها في نصف الشروح، ولم يكتمل حضور المصادر كلّها إلا في شرحين اثنين فقط، كما ذكرنا أعلاه.

ثانيًا: الموازنة بين أسماء العلماء الذين أضافهم الشرّاح من عندهم:

نأتي أخيرًا إلى المقارنة بين هذه الشروح بالنسبة لأسماء العلماء التي أضافها الشرّاح من عندهم. وفي أثناء موازنتنا بين أعداد العلماء في كل شرح، سنحتسب مرّات التَّكرار لكلّ عالم، وذلك على الصورة الآتية:

جدول 6 *الموازنة بين أعداد العلماء بين الشروح*

م.	الاسم	عدد المرات الواردة لأسماء العلماء في									
		أَقْرَب المَقاصِد	أَوْثَق الأسْباب	حواشي المَحَلِّيّ	شرح الكافِيَجِيّ	تَعْلِيْق لَطِيْف	مُوَصِّل الطُّلاب	شرح القُوْجَوِيّ	كاشف القناع	حَلّ المَعاقِد	الْفَضِيْض	الشروح كافة
.1	النحاة	226	494	148	265	725	128	388	417	119	92	3002
.2	اللغويون	9	17	1	18	22	3	18	24	3	7	122
.3	الأدباء	8	6	7	4	16	2	2	2	3	1	51
.4	البلاغيون	–	3	6	2	2	–	11	14	3	2	43
.5	المتكلمون	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	3
.6	القراء	59	35	10	12	52	33	12	15	6	3	237
.7	المفسرون	11	33	18	19	27	13	14	16	7	4	162
.8	الفقهاء	7	7	4	3	14	1	4	10	1	5	56
.9	المحدثون	7	5	3	–	13	3	4	3	–	–	38
.10	الصحابة	9	12	7	8	22	4	9	8	7	11	97
المجموع الكلي		337	614	204	331	893	187	462	509	149	125	3811
نسبة الشرح من الكلّ		%8.8	%16.1	%5.4	%8.7	23.4 %	%4.9	%12.1	13.4 %	%3.9	3.3	%100
الترتيب		الخامس	الثاني	السابع	السادس	الأوّل	الثامن	الرابع	الثالث	التاسع	العاشر	*

تسعفنا هذه الجداول الستّة لاستنباط الكثير من الإشارات والملامح الخاصّة بشرحنا هذا وبسائر الشروح، فتوشّر إلى منهج الشارح بين سائر الشروح، وكذلك إلى حجم حضور الشواهد والمصادر فيها، وآراء النحاة واختياراتهم وموافقاتهم واعتراضاتهم، ثمّ تشير إلى مواطن الوفرة والقلّة، فقد رأينا كاشف القناع قد تأخّر إلى المرتبة السابعة من حيث الشواهد المضافة من الشارح، ولكنّه يقفز إلى المرتبة الثالثة في المصادر التي أضافها إلى شرحه فوق ما حضر من مصادر المصنّف، أضف إلى ما تدلّ عليه هذه الوفرة– أيضًا– مِنْ دقّة وأمانة في عزو الآراء إلى أصحابها، وسعة اطّلاعٍ لدى الشارح، إضافة إلى الكثير من الأمور التي يمكن للمتأمّل في هذه الجداول أنْ يلاحظها– أيضًا، نحو:

1. حرص شارحنا كسائر الشرّاح على ربط شرحه بمختلف أنواع العلوم الأخرى، ما يدلّ على التنوّع الذي اشتملت عليه هذه الشروح، من حيث الاطلاع على جهد غير النحويين في حياطة اللغة العربيّة.
2. احتلّ هذا الشرح المرتبة الأولى على الشروح العشرة بالنسبة لحضور كلٍّ من اللغويّين والبلاغيّين.
3. احتلّ شرحنا هذا المرتبة الثانية على الشروح العشرة من حيث حضور الفقهاء.
4. جاءت الشواهد القرآنية عند شارحنا كسائر الشرّاح أكثر من الشواهد الشعريّة اتباعًا لخطى المصنّف.

الخاتمة:

بيّنت هذه الدراسة أهمّ سمات كتاب (كاشف القناع والنقاب لإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب)، الذي حقّقه محمّد إبراهيم محمّد عبد الله؛ لنيل درجة الماجستير في كليّة اللغة العربيّة في جامعة الأزهر في مصر، وتبيّن ما له وما عليه، وهي جميعها تساعد في إنزال هذا الشرح مكانته التي يستحقّها، من دون مبالغة أو هضم لمكانته، ونلخّص أهمّ الثمار التي خرجنا بها من هذا البحث على النحو الآتي:

1. لم يختلف هذا الشرح عن سائر الشرّاح في منهجه وأصوله، وفي اشتماله على ثروة علميّة لا بأس بها.
2. جاءت شواهد الشارح متواضعة قياسًا بالشروح الأخرى.
3. جاءت المصادر عند الشارح متقدّمة قياسًا بالشروح الأخرى.
4. جاءت اعتراضاته جيّدة بشكل عام قياسًا إلى اعتراضات الشرّاح الآخرين[1].
5. اهتمّ الشارح بلغات العرب ومختلف القراءات القرآنيّة؛ ما أثرى من قيمة الشرح وفائدته المرجوّة.
6. مضى شارحنا على خطى المصنّف في تغليب الاستشهاد بالقرآن على الاستشهاد بالشعر، تمامًا كسائر الشرّاح.
7. ذهب محمّد بن عبد الكريم إلى أنّ عدد الكلمات الواردة في الفصل الثالث في قواعد الإعراب هي عشرون كلمة[2]، والصحيح أنّها إحدى وعشرون كلمة، ولم ينتبه إلى ذلك– في حدود بحثنا، إلا القَيْصَرِيّ الذي قال: والحال أنّ المصنِّف قال: وهي عشرون كلمة، لكنْ لعلّ لفظ (إحدى) سقط من قلم الناسخ[3].
8. حرص شارحنا على التنوّع، وذلك بربط شرحه بمختلف أنواع العلوم الأخرى، ما مكّن من الاطلاع على جهد العلماء من غير النحاة في خدمة علوم العربيّة.
9. احتلّ كاشف القناع والنقاب مرتبتين مهمّتين تؤشّران– نوعًا ما– على مكانة الشرح وأهميّته، وهما:
   - المرتبة الأولى على الشروح العشرة بالنسبة لحضور كلٍّ من اللغويّين والبلاغيّين.
   - المرتبة الثانية على الشروح العشرة من حيث حضور الفقهاء.

نرجو أنْ نكون قد ساهمنا في الإشارة إلى مستوى هذا الشرح من حيث محتواه وفوائده المختلفة وثروته العلميّة، وبما أنّ الدراسة العلميّة عمليّة تراكميّة، فإنّ هذا البحث يشكّل محطّة مهمّة لمزيد من الأبحاث اللاحقة التي لابدّ أنْ تستند إليه، وبخاصّة إلى النواحي الإحصائيّة التي تتضمنّها هذا البحث، وكذلك في العرض المفصل لمواطن آراء العلماء، وأعدادها بشكل دقيق، ما يساعد على إجراء الأبحاث المختلفة بناءً على هذه المعلومات، واستنادًا إلى هذا الفيض منها، بإذنه ﷻ.

وتوصيتنا الأهمّ هي: إخراج هذا الكتاب إلى النور بطباعته ونشره؛ حتّى يُثري عالم اللغة العربيّة ومكتبتها!

المصادر والمراجع:

الأستراباذيّ، رضيّ الدين محمّد بن الحسن. **شرح الرَّضِيّ على الكافية**، (2ج). (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميّة، 1995م.

الأصفهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين. **الأغاني**، (24ج). تحقيق: سمير جابر. ط2. بيروت: دار الفكر، (د. ت).

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمّد. **أسرار العربيّة**. تحقيق: فخر صالح قدارة. ط1. بيروت: دار الجيل، 1995م.

(1) انظر: قواعد الإعراب وشروحه، لحماد (ص291) .

(2) انظر: كاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص109).

(3) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ص63) والفضيض، للقيصريّ (ص161) وقواعد الإعراب وشروحه، لحماد (ص343).

الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم. **الزاهر في معاني كلمات الناس**، (2ج). تحقيق حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م.

البخـــاريّ، الإمـــام محمّـــد بن إسماعيل البخـــاريّ. **صحيح البخاريّ**، (6ج). راجعه وضبط فهارسه: محمّد علي القطب وهشام البخاريّ. ط2. صيدا: المكتبة العصريّة، 1997م.

البرهان فوري، عليّ بن حسام الدين. **كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال**، (16ج). تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا. ط5. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981م.

البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلا والبغدادي مولدا ومسكنا. **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (2ج). (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلا والبغدادي مولدا ومسكناً. **هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، (2ج). (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، (13ج). تحقيق: محمد نبيل طريف وإميل بديع اليعقوب. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. **سنن البيهقي الكبرى**، (10ج). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (د. ط). مكة المكرّمة: مكتبة دار الباز، 1994م.

جرير، جرير بن عطيّة بن حذيفة الخطفيّ. **ديوان جرير**. تحقيق: نعمان محمد أمين طه وشرح محمد بن حبيب. ط3. القاهرة: دار المعارف، (د. ت).

ابن جَماعَة الكناني، عز الدين بن عبد العزيز. **أوثق الأسبـــاب شرح قواعد الإعـــراب لابن هشام الأنصاريّ**. تحقيق: نادي حسين عبد الجواد. رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة اللغة العربيّة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1984م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الشهير بالملا كاتب الجلبي. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (2ج). (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

ابن حِبّان، محمـــّد بن حِبّان بن أحمد أبو حاتـــم التميمي البستـــي. **صحيح ابن حِبّان**، (18ج). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م.

الحريريّ، القاسم بن علي. **شرح ملحة الإعراب معَ زيادات من شروحها لبحرق الحضرمي والفاكهي وحسين والي**. تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى. ط1. القاهرة: الرواد للإعلام والنشر والمكتبة الإسلامية، 2005م.

حمّاد، أسامة خالد محمّد. **قواعد الإعراب وشروحه**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012م.

الزَّبيديّ، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى. **تاج العروس من جواهر القاموس**، (40ج). تحقيق: مجموعة من المحقّقين. (د. ط). (د. م): دار الهداية، 2007م.

الزجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. **حروف المعاني**. تحقيق: على توفيق الحمد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984م.

زُلْف نِكار، محمّد بن عبد الكريم البركلي الكافي. **كاشف القناع والنقاب لإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب**. تحقيق: محمد إبراهيم محمد عبد الله. رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة اللغة العربيّة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1981م.

الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزميّ. **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (4ج). تحقيق: عبد الرزاق المهديّ. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، (د. ت).

السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (7ج). تحقيق: عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم. (د. ط). القاهرة: عالم الكتب، 2001م.

الضبع، يوسف عبد الرحمن. **ابن هشام وأثره في النحو العربي**. ط1. القاهرة: دار الحديث، 1998م.

طاشْكُبْرِي زاده، أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل. **الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانية**. (د. ط). بيروت: دار الكتاب العربيّ، 1975م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **العين**. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.

القَيْصَرِيّ، بكر بن عليّ بن فوديّ المدعو بمولى زاده. **الفضيض في شرح القواعد الكبرى لابن هشام الأنصاريّ**. تحقيق: نعمات عبد الله عطيّة البرش. رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.

الكافِيَجِيّ، أبو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود. **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط2. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993م.

ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله. **شرح التسهيل**، (3ج). تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

ابن منظور، محمّد بن مكرم. **لسان العرب**، (15ج). (د. ط). بيـــروت: دار الفكـــر ودار صـــادر، 1882م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. **الإعراب عن قواعد الإعراب**. تحقيق: علي فودة نيل. ط1. الرياض: جامعة 1981م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، (2ج). تحقيق: ح. الفاخوري. ط1. بيروت: دار الجيل، 1989م.

ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. ط6. بيروت: دار الفكر، 1985م.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. **مسند أبي يعلى**، (13ج). تحقيق: حسين سليم أسد. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث، 1984م.